

Distr.: General
3 October 2000
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

إنه من دواعي قلقي البالغ إنه بالرغم من الجهود المشكورة التي بذلت منذ أيار/مايو ٢٠٠٠، فإن إجمالي قيمة ما تم تعليقه من طلبات على العقود المقدمة في إطار البرنامج الإنساني عملا بقرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥ يتجاوز ٢ بليون دولار (٢,٠٢٢ بليون دولار) حتى ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، تشمل ما مجموعه ١ ٢٠٤ طلبات.

وتمثل قيمة الطلبات المعلقة نسبة ١٣,٥ في المائة من القيمة الإجمالية للطلبات التي تم عرضها على لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠). والقيمة النسبية للطلبات المعلقة هي الأعلى في قطاعي النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية (٤٥ في المائة) والكهرباء (٣٥,٦ في المائة) في حين تصل في قطاعات مناولة الأغذية والتعليم والمياه والصرف الصحي والنفط إلى حوالي ٢٠ في المائة. وكما ذكرت في التقرير الأخير الذي قدمته إلى مجلس الأمن (S/2000/857) فإن هذه الوضعية تزيد من صعوبة توزيع السلع الإنسانية وتحسين الحالة العامة وتفرض جهدا إضافيا على السكان المرهقين أصلا، من خلال تأخير استخدام عدد كبير من الإمدادات والمعدات الرئيسية التي تعد أساسية لجميع القطاعات.

وأعزيت أسباب التعليق في نسبة ٤٥,٦ في المائة من الحالات إلى انتظار تقديم المواصفات التقنية أو المعلومات من جانب البعثات الطالبة أو مورديها، في حين أعزيت في نسبة ١٠,٤ في المائة من الحالات إلى طلب معلومات عن ”الاستخدامات النهائية/المستخدمين النهائيين“، وهي معلومات ينبغي أن تقدمها حكومة العراق.

وعلاوة على ذلك، تم تعليق قائمة قطع الغيار والمعدات المتعلقة بالنفط، ذات الصلة بمشاريع المرحلة الثامنة وكذا قائمة المواد الإضافية لقطاع الزراعة، اللتين قدمتهما الأمانة

العامة، بغرض الموافقة عليهما، إلى اللجنة، عملا بالفقرتين ١٨ و ١٧ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وذلك على التوالي يومي ٨ آب/أغسطس و ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

وإلى جانب الطلبات المعلقة، فإن من دواعي القلق البالغ بخصوص التنفيذ الفعال للبرنامج، العدد الهائل من الطلبات الواردة على الأمانة العامة إما غير مكتملة أو في حاجة إلى معلومات تقنية إضافية من الموردين. وقد بلغت القيمة الإجمالية لهذه الطلبات حتى ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ١,١ بليون دولار. وبناء على ذلك، فإن مكتب برنامج العراق باشر لتوه حملة قوية لدى جميع البعثات الدائمة والبعثات المراقبة بغرض الحد من عدد الطلبات غير المكتملة.

وأود أن أدعو جميع الأطراف المعنية إلى بذل قصارى جهودها من أجل التعجيل بتجهيز الطلبات على العقود والموافقة عليها بغية ضمان التنفيذ الفعال للبرنامج الإنساني في العراق.

(توقيع) كوفي عنان